إن هذا الجمع يذكر ويؤنث ولم يقع للواحد فيضارع المؤنث الحقيقي لأنه واحد. وذهب المبرد إلى أن الطاغوت جمع، ولا يعلم فعلوت في الجموع وصوابه ما ذكر سيبويه فالطاغوت جمع لا نظير له في الآحاد.

باب تسمية المؤنث[1]:

يريد بقوله: وكانت شيئاً مؤنثاً، أن تكون في حال التنكير قبل التسمية بها مؤنثاً[2]، وقوله أو اسماً الغالب عليه التأنيث، يريد: إذا سمي به وصار عاماً وغلب على المؤنث كهند[3]. ثم ذكر سيبويه أمثلة من النوعين.

= وقد يوصف لفظ المذكر بالمؤنث نحو قولهم رجل ربعة.

الزجاج 55

(1) اعلم أن كل أنثى سميتها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف كانت فيه علامة التأنيث أو لم تكن مذكراً كان الاسم أو مؤنثاً، فإن سميت المؤنث بثلاثة أحرف أوسطها ساكن فكان ذلك الاسم مؤنثاً أو مستعملاً للتأنيث خاصة فإن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه إذا لم يكن في ذلك الاسم على التأنيث نحو شاة وذلك نحو شمس وقدم، وأما المستعملة للتأنيث نحو جمل ودعد وهند فأنت في جميع ذلك بالخيار وترك الصرف أقيس عند المبرد وحجة من صرف الخفة وحجة المانع حملها على ما كثر حروفه.

المقتضب 3/350

ورأى المبرد يوافق ما ذهب إليه سيبويه من أن ترك الصرف أجود ولكن الرضى ينسب إلى أبي العباس وأبي بشر جزمها بامتناع الصرف، قال:

«فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثاً بالوصفين اللغوي والعلمي فظهر فيه أمر التأنيث، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه.

المقتضب 3/351، هامش الكتاب 2/22، شرح الكافية 2/44

(2) اعلم أن كل مؤنث على ثلاثة أحرف أوسطه متحرك كان اسماً لشيء مؤنث أو كان مخصوصاً به المؤنث فإن ذلك لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة.

(3) هند تصرف لخفتها وتمنع إن شئت. وهذا مذهب سيبويه، وكان الزجاج يخالف جمهرة النحويين ولا يجيز الصرف فيها ويرى أن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع=